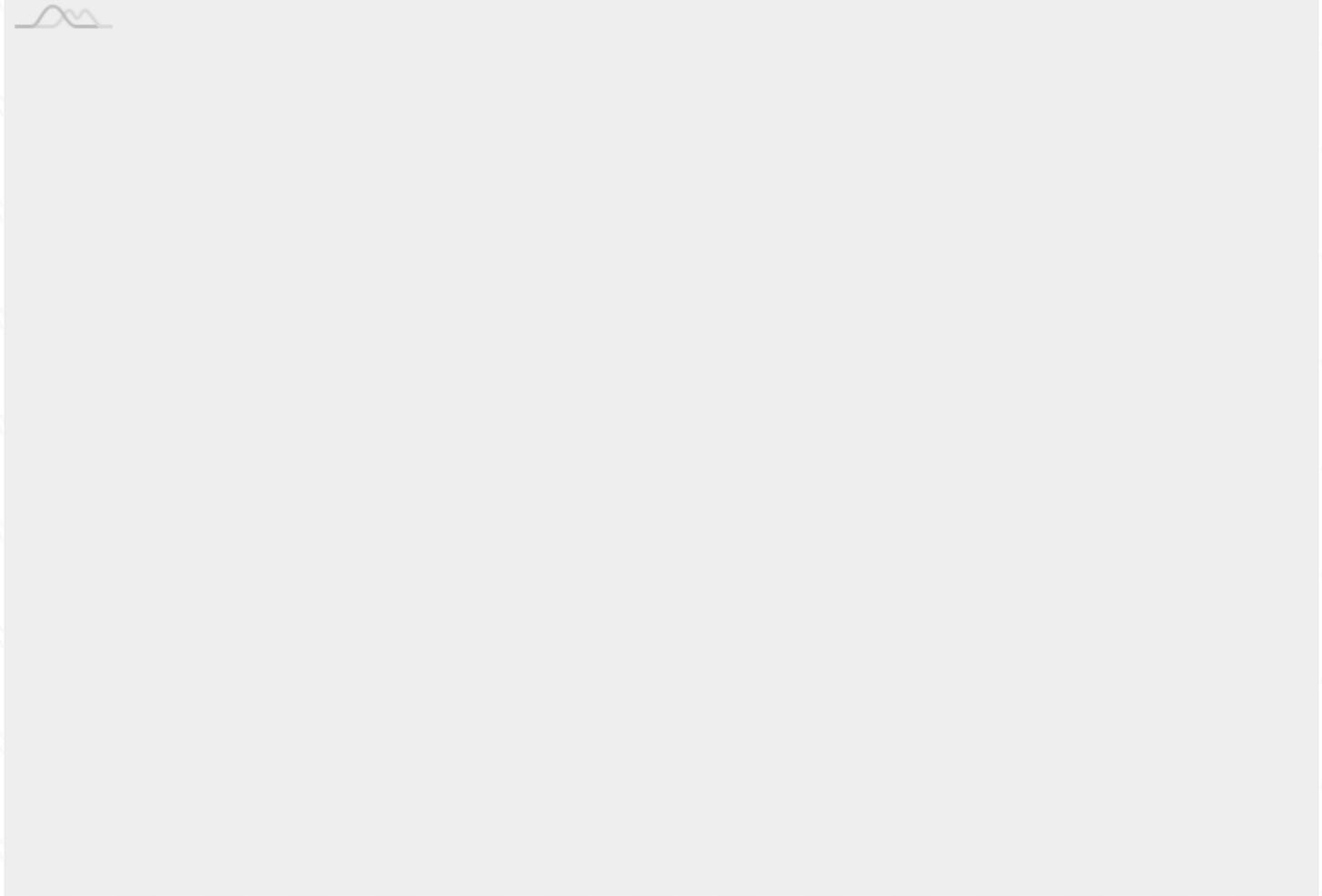


وُشْر

أخبـار مصر





رئيس الوزراء يتابع عدداً من الملفات المرتبطة بالمنظومة الصحية

(اقتصاد . الجمهورية أونلاين)

وخلال الاجتماع، استعرض الدكتور خالد عبد الغفار، وزير الصحة والسكان، موقف الأجهزة والمستلزمات الطبية المؤرّدة لوزارة الصحة والسكان والهيئات التابعة، مشيراً إلى أنه تم تسليم 42.221 ألف جهاز للمنشآت الطبية، ويوجد 24.975 ألف جهاز من المقرر تسليمها لمنشآت طبية تحت الإنشاء.

وشرح وزير الصحة عدداً من الإجراءات التنفيذية المتخذة فيما يتعلق بتحسين إدارة مخازن الأدوية، والتي تمثلت في إتمام حوكمة الإجراءات بالمخازن، وسحب واستبدال الأدوية التي قاربت صلاحيتها على الانتهاء، وإعادة تعقيم المستلزمات الطبية، وإعادة تدوير واستبدال الرواكد بالمخازن.

وأضاف الوزير: تضمنت هذه الإجراءات كذلك؛ تحديث وحوكمة نظام التكهين، وتدريب أمناء المخازن على أساسيات مكافحة الفساد، إلى جانب التنسيق من أجل تخصيص قطعة أرض بالمنطقة اللوجيستية بمدينة 6 أكتوبر.

فى ذات السياق، استعرض اللواء طبيب بهاء الدين زيدان خطة تنفيذ مشروع المخازن الاستراتيجية للمنتجات والأجهزة الطبية، والذي يشمل تنفيذ 6 مخازن استراتيجية للأدوية، وتوزيعها لتغطية كامل خريطة الجمهورية، بهدف تأمين رصيد من احتياجات مصر من الأدوية الاستراتيجية لمدة 4 أشهر، وفق أحدث التقنيات بمجال التخزين، تنفيذاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

ولفت رئيس هيئة الشراء الموحد إلى أن المشروع يستهدف إلى جانب تأمين توافر الأصناف اللازمة من الأدوية الاستراتيجية، إيجاد منظومة للتتبع الدوائي، لضبط السوق ومنع التلاعب أو تداول أصناف غير مطابقة للمواصفات.

وأضاف أن المشروع يُنفذ على مرحلتين، الأولى مدتها عامين، تشمل عام ونصف للإنشاءات، و6 شهور للتشغيل، ومن المخطط أن تشهد إنشاء وتجهيز مخزن القاهرة بالكامل، والإنشاء المدني والمعماري للخمس مخازن الأخرى، ثم مرحلة ثانية لمدة عام واحد تشمل الانتهاء من تجهيز المخازن الخمسة الأخرى بالمعدات والأجهزة اللازمة، مضيفاً أن الطاقة الاستيعابية للمخازن الستة ستبلغ 190 ألف باليٲه، كما سيكون بالإمكان التوسع في المشروع بتنفيذ مراحل مستقبلية لتصل الطاقة الاستيعابية إلى 340 ألف باليٲه.

وأوضح رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد أنه تم وضع مخطط لتوزيع المخازن الستة بشكل يضمن تغطية كافة أنحاء الجمهورية، كما تعمل الهيئة على زيادة عدد الأصناف التي يتم تخزينها داخل كل مخزن، ورفع قدرة المخازن، وزيادة عدد القطاعات التي يتم تتبعها.

وزير المالية يتوقع زيادة معدل الدين إلى أكثر من ٩٥٪ من الناتج المحلي

(اقتصاد . درب)

توقع وزير المالية محمد معيط أن يصل معدل الدين إلى 90,6٪ من الناتج المحلي بنهاية العام المالي الماضي بسبب زيادة نسبة 13,1٪ في الناتج المحلي نتيجة تغير سعر الصرف.

وأوضح الوزير أن هذا الارتفاع كان نتيجة تراجع قيمة الجنيه أمام الدولار. مؤكداً أنه يتم التوجه نحو خفض معدل الدين إلى 80٪ في المستقبل القريب.

النقض تؤيد الإعدام بحق 3 أشخاص في القضية المعروفة إعلامياً بـ"خلية الزقازيق"

(قانوني . درب)

قضت محكمة النقض بتأييد الإعدام بحق 3 أشخاص وتأييد أحكام بالسجن المشدد من 7 سنوات حتى 15 سنة بحق 7 آخرين، وانقضاء الدعوى بحق متهمين اثنين صادر بحقهما حكمان بالسجن المشدد 15 عاماً لوفاتهما، وبراءة 8 آخرين، في القضية المعروفة إعلامياً بـ"خلية الزقازيق"، في اتهامهم باستهداف رجال شرطة.

كانت النيابة أحوالت 30 متهما إلى محكمة جنابات الزقازيق، ونصت في اتهاماتها لهم على "الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور، وإنشاء وتنظيم عصابة لجنة عمليات نوعية متفرعة من جماعة الإخوان الإرهابية على خلاف أحكام القانون، وقتل رجال الشرطة، في دائرة نيابة شمال الزقازيق الكلية بمحافظة الشرقية، عام 2014".

اللجنة العامة لانتخابات الأطباء تعلن القائمة النهائية للمرشحين

(مجتمع . درب)

أعلنت اللجنة العامة لانتخابات نقابة الأطباء في لبنان قائمة المرشحين لمقاعد النقيب العام ومجلس النقابة العامة.

الانتخابات ستشمل منصب النقيب ومجلس النقابة العامة للأطباء فوق وتحت 15 عاماً، ومقاعد شاغرة على مستوى المناطق والنقباء الفرعيين.

القائمة النهائية تضم 9 مرشحين لمقعد النقيب و21 مرشداً للعضوية فوق السن و21 للتحس السن، بالإضافة إلى المقاعد في المناطق المختلفة. الانتخابات ستجري في 13 أكتوبر 2023.

فديو لمؤسسة سيناء يوضح حقيقة ما جرى في مقر الأمن الوطني بالعريش

(أمني وعسكري . مؤشر)

فديو يكشف عن معلومات جديدة وثقتها مؤسسة سيناء من مصادرها الخاصة ومعتقلين سابقين داخل القطاع، توضح ما جرى في الأمن الوطني ظل الصمت الرسمي، رغم مرور أكثر من أسبوع على الحادثة.

الإحصاء: 4.3 % ارتفاع في قيمة العجز في الميزان التجاري لشهر مايو

(اقتصاد . الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

أظهرت بيانات مايو 2023 ارتفاع العجز التجاري بنسبة 4.3% ليصل إلى 3.74 مليار دولار. حيث انخفضت الصادرات بنسبة 20.9% لتصل إلى 3.38 مليار دولار، وتأثرت بتراجع قيمة البترول والأسمدة. كما انخفضت الواردات أيضاً بنسبة 9.4% إلى 7.12 مليار دولار، مع تغييرات في واردات البترول والمواد الكيميائية. بالمقابل، شهدت بعض السلع ارتفاعاً في الواردات، مثل الأدوية والقمح.

المتحدة للخدمات الإعلامية تعين قيادات جديدة للمؤسسات التابعة لها

(مجتمع . مؤشر)

- الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية قامت بتغييرات في عدة مناصب في قنوات فضائية وإذاعات وصحف خاصة.
- محمود مسلم أصبح رئيساً لقطاع الصحف والمواقع في الشركة المتحدة، رئيس لجنة الثقافة والسياحة والآثار والإعلام بمجلس الشيوخ.
- أكرم القصاص تولى رئاسة مجلس إدارة اليوم السابع.
- ريهام السهلي أعلن عن توليها رئاسة قنوات dmc، ولديها مسيرة إعلامية طويلة بتجربة في التلفزيون المصري وقناة المحور وإكسترا نيوز.

- علا الشافعي أصبحت المشرف على المحتوى الدرامي بالشركة ورئيسة تحرير موقع اليوم السابع.
- مصطفى عمار تولى رئاسة موقع وصحيفة الوطن.
- عبدالفتاح مصطفى تم تعيينه رئيساً لراديو 9090.
- عماد ربيع أعلن عن توليه رئاسة قطاع الانتاج الدرامي بالشركة.

مصر تتعاقد على ٢٣٥ ألف طن من القمح الروسي بزيادة ٦٪ عن الأسبوع الماضي

(اقتصاد . مدى مصر)

تعاقدت هيئة السلع التموينية، مع شركة إماراتية لتوريد نحو 235 ألف طن من القمح خلال سبتمبر وأكتوبر المقبلين، بسعر يصل إلى 279.69 دولار أمريكي للطن الواحد من القمح الروسي، بحسب بيانات المناقصة التي اطلع عليها «مدى مصر».

ويزيد هذا السعر بحوالي 12 دولارًا للطن عن السعر الذي تعاقدت عليه الهيئة لشراء قمح روسي في مناقصة مماثلة عقدتها قبل أقل من أسبوع، وتراوح فيها سعر الطن بين 249 و250 دولارًا للطن تسليم على السفينة، بخلاف مصاريف الشحن التي لم تتجاوز 14 دولارًا للطن، بإجمالي 264 دولارًا للطن، وبهذا تكون الأسعار التي تعاقدت عليها الحكومة ارتفعت في خلال أيام بنحو 6%.

مصدر بالإدارية الجديدة: إعلان أرباح شركة "العاصمة" تمهيد لترحها في البورصة

(اقتصاد . المنصة)

أعلنت شركة العاصمة الإدارية الجديدة، لأول مرة، عن نتائج أعمالها، حيث ذكرت في بيان أنها حققت أرباحًا صافية بقيمة 16.1 مليار جنيه خلال عام 2022.

وقال مصدر بشركة العاصمة الإدارية الجديدة طلب عدم ذكر اسمه للمنصة، إن هذا الإعلان يُمهّد لترح الشركة في البورصة، وهو ما يتطلب الإعلان عن تحقيق أرباح سنوية، والإفصاح عن تفاصيل الأداء المالي لها.

وبحسب البيان، بلغ نصيب السهم من الأرباح 78.7 جنيه مع ارتفاع قيمة الأصول إلى 255 مليار جنيه بعدما كانت 104 مليارًا فقط العام السابق.

وكان الرئيس عبد الفتاح السيسي أشار في كلمة مذاعة خلال 2021 إلى طرح شركة العاصمة الإدارية الجديدة في البورصة، لكن لم يتم الإعلان لاحقًا عن جديد في هذا الملف.

الأربعاء ٩ أغسطس.. نص قرارات مجلس الوزراء المصري

(سياسية . الهيئة العامة للاستعلامات)

وافق مجلس الوزراء، خلال اجتماعه اليوم برئاسة الدكتور مصطفى مدبولي، بمدينة العلمين الجديدة، على عدة قرارات، وهي :

1. في إطار إعداد حصر دقيق وشامل للعقارات في مصر، وفي ضوء تنفيذ رؤية مصر 2030 التي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي قائم على المعرفة وتحقيق التحول الرقمي، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون الرقم القومي الموحد للعقارات، الذي ينص على أن " تنشأ قاعدة بيانات قومية إلكترونية للعقارات، تتكون من رقم موحد لكل عقار، غير قابل للتكرار، ويميزه عن غيره، وترتبط بالأكواد الخاصة بخريطة الأساس الموحدة لجمهورية مصر العربية من داخل البيئة المؤمنة لمنظومة البنية المعلوماتية المكانية، على أن يكون الاطلاع على الصورة التقنية غير التقاعدية لخريطة الأساس، من خلال البيئة المؤمنة للمنظومة المشار إليها التابعة للجهة المختصة ."

ويصدر بتحديد الجهة التي تنشأ بها قاعدة البيانات، وبنظام عملها، قرار من رئيس مجلس الوزراء .

كما نص مشروع القانون على أن " يتولى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالتنسيق مع الوزارة المختصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وسائر الوزارات والأجهزة والجهات المعنية، تحديد مكونات الرقم القومي الموحد للعقار، والوسائل التي يتم من خلالها التعريف بهوية العقار طبقاً للرقم القومي الموحد، بما في ذلك إصدار بطاقات أو لوحات تعريفية، ووسائل وآليات تحديث قاعدة بيانات الرقم القومي الموحد للعقار، في ضوء ما يطرأ على العقار من أوضاع تتعلق بالبناء، أو الهدم أو التقسيم أو الدمج وغيرها من الأوضاع التي تتطلب مثل هذا التحديث، وذلك على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية ."

ووفقاً لمشروع القانون، تتولى لجنة يصدر بتشكيلها ونظام عملها قرار من مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها ممثلين عن الوزارات المختصة، دراسة واقتراح آليات تحقيق الربط والتكامل فيما بين مكونات الرقم القومي الموحد للعقار والحدود الإدارية والشرطية للمحافظات، وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ صدور اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

كما نص المشروع على أن يتولى مَجْمَع الإصدارات المؤمنة والذكية إصدار بطاقات أو لوحات التعريف بهوية العقار، طبقاً لرقمه القومي الموحد، على النحو الذي تنظمه اللائحة التنفيذية .

وتتولى وحدات الإدارة المحلية أو أجهزة المدن بالمجتمعات العمرانية الجديدة، أو الجهة صاحبة الولاية، بحسب الأحوال، وضع بطاقات أو لوحات التعريف بهوية العقار، من خلال رقمه القومي الموحد، وتكون هذه البطاقات أو اللوحات مملوكة للدولة، ويحظر إتلافها، كما لا يجوز إزالتها أو تغيير مكانها، أو تعديل بياناتها إلا بمعرفة الموظف المختص في الأحوال المرخص بها بذلك .

وتضمن مشروع القانون مادة حددت عقوبات إتلاف بطاقات أو لوحات التعريف بهوية العقار طبقاً لرقمه القومي الموحد، أو إزالتها، أو تغيير مكانها، أو تعديل بياناتها، كما نص المشروع على ضرورة قيام المخاطبين بهذا القانون بتوفيق أوضاعهم طبقاً لأحكامه خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بلائحته التنفيذية، ووفقاً لمشروع القانون، يجوز لرئيس مجلس الوزراء، بناء على عرض رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مد المهلة المشار إليها لمدد أخرى لا تزيد في مجموعها على ثلاث سنوات .

2. وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار رئيس الجمهورية بشأن اتفاقيتي (تأسيس شركة أفريقيا 50 لتطوير المشروعات)، و(تأسيس شركة أفريقيا 50 لتمويل المشروعات) وانضمام جمهورية مصر العربية إلى الاتفاقيتين . وتمت الإشارة إلى أن "صندوق أفريقيا 50" يهدف إلى الاستثمار في مجال البنية التحتية، مع التركيز على قطاعات

الطاقة والنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمياه؛ وذلك بهدف الحد من العجز التمويلي الذي تعاني منه تلك القطاعات في القارة الأفريقية، بحيث يستهدف الصندوق تضييق الفترة الزمنية بين تاريخ طرح فكرة المشروع وجمع التمويل وحشد الموارد اللازمة، وهو ما من شأنه أن يسهم في تنفيذ عدد أكبر من مشروعات البنية التحتية على المدى القصير والمتوسط .

تجدر الإشارة إلى أن الصندوق اتخذ شكل مؤسستين هما: " أفريقيا 50 لتطوير المشروعات "، و " أفريقيا 50 لتمويل المشروعات "، وفيما يخص المؤسسة الأولى فهي مؤسسة مالية تهدف إلى استثمار رأس المال في المراحل المبكرة من دورة تطوير المشروع حتى الإغلاق المالي، بينما تهدف المؤسسة الثانية إلى تطوير البنية التحتية في دول أفريقيا، من خلال تعبئة الموارد اللازمة للتمويل من مصادر متنوعة .

3. وافق مجلس الوزراء على تعديل نص المادة 26 من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991، وذلك في إطار تبسيط الإجراءات الخاصة بالتصرف في خطوط الإنتاج الرئيسية التي أصبحت عديمة الجدوى الاقتصادية، وتمثل عبئا على هذه الشركات، وتكبدها المزيد من الخسائر في حالة الاحتفاظ بتلك الأصول .

ونص التعديل على أن يستبدل نص المادة 26 من اللائحة التنفيذية لقانون شركات قطاع الأعمال العام الصادر بالقانون رقم 203 لسنة 1991 بالنص الآتي:

" لا يجوز للشركة التصرف بالبيع في أصل من خطوط الإنتاج الرئيسية، إلا بموافقة الجمعية العامة العادية للشركة القابضة، وذلك طبقا لمجموعة من القواعد، يأتي في مقدمتها أن يصبح تشغيل هذه الخطوط غير ذي جدوى اقتصادية بالنسبة لطبيعة نشاط الشركة، وأن يؤدي الاستمرار في تشغيل هذه الخطوط إلى تحميل الشركة خسائر مؤكدة، وحدث تقادم تكنولوجي لخط الإنتاج وعدم تناسبه مع المستجدات والتطورات الحديثة، مما يؤدي إلى عدم قدرة الشركة على المنافسة في مجال نشاطها على الصعيدين المحلي والدولي في ضوء التقارير الفنية المعدة من الجهات الفنية المختصة بالشركة ."

كما تتضمن القواعد موافقة الجمعية العامة العادية للشركة التابعة المالكة لخط الإنتاج، وكذا أن يتولى تقييم خط الإنتاج مختص أو أكثر في هذا المجال، وتشكل بقرار من الوزير المختص لجنة متخصصة من عناصر فنية ومالية وقانونية من ذوي الخبرة داخل الشركة أو خارجها، بحيث تضم في عضويتها ممثلا عن الجهاز المركزي للمحاسبات، وتتولى التحقق من صحة التقييم، على ألا يقل سعر البيع عن القيمة المحددة وفقا للتقييم، ويتم البيع وفقا للإجراءات المعمول بها في الشركة مالكة الأصل .

وفى حالة عدم وصول أعلى سعر مقدم للقيمة التي انتهت إليها اللجنة المشكلة، يعرض الموضوع على الجمعية العامة غير العادية للشركة القابضة لاتخاذ قرار بالموافقة على البيع من عدمه .

4. اعتمد مجلس الوزراء محضر اجتماع اللجنة العليا للتعويضات رقم 61 المنعقد بتاريخ 24/7/2023، والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1677 لسنة 2017، وتضمن الاجتماع تحديد نسب التعويضات للفترة من 1/3/2023 حتى 30/4/2023 .

5. اعتمد مجلس الوزراء محضر اجتماع اللجنة العليا للتعويضات رقم 62 المنعقد بتاريخ 31/7/2023، والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1677 لسنة 2017، وتضمن الاجتماع الموافقة على ضم الفترة من 1/2/2023 حتى 30/6/2023، ليصبح النطاق الزمني لسريان أحكام القانون رقم 84 لسنة 2017 المعدل بالقانون رقم 173 لسنة 2022 بشأن التعويضات في عقود المقاولات والتوريدات والخدمات العامة، ويسري عليها ذات الأسس

والضوابط الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 21 لسنة 2023، من 1/3/2023 حتى 30/6/2023 .

6. استعرض مجلس الوزراء القوائم المالية للهيئة القومية للتأمين الاجتماعي عن الفترة من 1/7/2022 حتى 31/3/2023، وأسس إعداد تلك القوائم والسياسات المتبعة في إعدادها، هذا إلى جانب تقرير استثمارات الهيئة خلال نفس الفترة .

ويأتي ذلك تطبيقاً للمادة رقم 13 من قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات الصادر بالقانون رقم 148 لسنة 2019، والتي تنص على " تلتزم الهيئة بأن تقدم قوائم مالية سنوية وربع سنوية إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس النواب، وتحدد اللائحة المالية لهذا القانون المواعيد والقواعد والإجراءات الخاصة بتقديم هذه القوائم ومواعيد وطريقة نشرها . "

7. وافق مجلس الوزراء على مد مدة وقف العمل بأحكام القانون رقم 113 لسنة 1939 الخاص بضريبة الأطنان لمدة سنة أخرى، تبدأ من 1/8/2023، وهو اليوم التالي لانتهاء مدة الوقف الحالية المنصوص عليها في القانون رقم 152 لسنة 2022 .

ونص قرار مجلس الوزراء على ألا تدخل مدة مد الوقف التي تم الموافقة عليها اليوم في حساب مدة تقادم الضريبة المستحقة.